

## أبرز عوامله إعاقة عمل الهيئة الناظمة للاتصالات "البنك الدولي": تأخر نشر الحزمة العريضة في لبنان يفوت فرص النمو

والقصور الأجل والمواضيع المرافقة للترددات المطبقة على مقدمي الخدمة العريضة في القطاع الخاص لا تقدم إلا حوافز بسيطة للاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية لهذا القطاع.

وحسب البنك فإن الأداء الكلي لقطاع الاتصالات في لبنان يعتبر مخيباً للأمل وتقيع السوق خلف مثيلاتها في المنطقة بسبب قلة الحوافز التنافسية، كما أن لبنان يبقى خلف جيرانه في كل مجالات شبكات الحزم العريضة وبنسبة ذلك فإن سوق الاتصالات المحلية لا تنمو بمعدلات تواكب ما هي عليه في سائر الدول المجاورة.

وتوقع البنك الدولي أن يكون لانتشار خدمات الحزمة العريضة تأثير اقتصادي ومالي جوهري في لبنان. وقال لكو أن نسبة انتشار الحزمة العريضة ارتفعت من اثنين في المئة إلى ١٢ في المئة خلال عام ٢٠٠٨ لكان الناتج المحلي الإجمالي سجل نمواً إضافياً بين ١.٢ في المئة إلى ١.٥ في المئة أي ما يتراوح بين ٣٤٨ مليون دولار و٤٣٥ مليون دولار على أساس متكرر. وأضاف إن المردود المالي في ذلك العام كان من الممكن أن يصل بناء على هذه الأرقام إلى نطاق يتراوح بين ٧٨ مليون دولار و٩٨ مليون دولار كمداخيل إلى الخزينة على أساس سنوي.

وأشار التقرير إلى نسبة انتشار خدمات الحزمة العريضة وصلت إلى نحو ١.٧٤ في المئة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، ولفت إلى أن لبنان كان قادراً على تحقيق نمو إضافي بمعدل ١.٢٨ في المئة سنوياً في نفس الفترة لو استطاع الوصول إلى نسبة انتشار لتلك الخدمات بنسبة ١١.٧٤ في المئة.

بموازاة ذلك، أشار البنك الدولي إلى أن ثمن الإقلال في الاستثمار بالحزمة العريضة من شأنه أن يؤدي إلى خسارة زيادة أساسية في النمو على المدى الطويل. وأضاف أن لبنان مهدد بخسارة مواكبة النمو الموجود في سوق خدمات الحزمة العريضة في المنطقة ما لم يستثمر في بنيتها التحتية على افتراض أن الدول المجاورة ستستمر في الاستثمار والتطوير، الأمر الذي يحتم تباطؤ الاقتصاد اللبناني.



غزيران الديك ... مطالبة مستمرة

أصول قطاع الاتصالات. لكن البنك الدولي لحظ عدداً من العقبات التي تعوق تطبيق خدمات الحزمة العريضة في لبنان ذكر منها التأخر في دمج عمليات وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو في كيان واحد إضافة إلى العوائق التي تمنع الهيئة الناظمة للاتصالات من ممارسة صلاحياتها في تنظيم القطاع بشكل فعال كالمساهمة في رفع التنافسية الفعولة في القطاع.

ومن العقبات الرئيسية الأخرى استغلال الموقع المسيطر لوزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو في السيطرة على سوق الجملة لتوفير خدمات الحزمة العريضة وتأخير توفير الاحتياطات والسعات لخدمات الحزمة العريضة واستمرار الأسعار المرتفعة.

إضافة إلى ذلك، فإن نظام الترخيص الموقت

رأى البنك الدولي أن القطاع الخاص في لبنان تأثر سلباً ببطء انتشار خدمات الحزمة العريضة وارتفاع أسعارها، الأمر الذي حد من تنافسيته إقليمياً ودولياً، مشيراً إلى أن عقبات تعيق ازدهار هذه الخدمات وانتشارها، منها إعاقة الهيئة الناظمة للاتصالات في ممارسة صلاحياتها وتنظيم القطاع بشكل فعال.

وأوصى البنك بضرورة تسهيل توفير شبكات الحزم العريضة ذات مستوى عالمي في القريب العاجل للاستفادة من أثرها الاجتماعي والاقتصادي، لافتاً إلى أن انتشارها سيكون له تأثير اقتصادي ومالي جوهري. وقدر التقرير أن لبنان فوت على نفسه، في عام ٢٠٠٨، فرصة تسجيل نمو إضافي بنسبة ١.٥ في المئة في ما لو ارتفعت نسبة انتشار الحزمة العريضة من اثنين في المئة إلى ١٢ في المئة.

قال البنك الدولي، في تقرير حديث أصدره ونقلته نشرة بنك بيبلس الأسبوعية "Lebanon This Week"، أن بطء خدمات الحزمة العريضة في لبنان وارتفاع أسعارها وانحصار انتشارها تؤثر سلباً في قدرة القطاع الخاص في لبنان على المنافسة إقليمياً ودولياً لاسيما في قطاعات الخدمات. كما أنها تؤدي إلى فقدان الوظائف لصالح جهات خارجية ذات نوعية أفضل في مجال الاتصالات وبكلفة أرخص.

وأشار التقرير إلى أن فقدان التنافسية في سوق الجملة لخدمات الحزمة العريضة حددت من النمو في الاتصال على المستوى الدولي أو عرض النطاق الترددي، الأمر الذي أسهم في بقاء الأسعار مرتفعة، وبنسبة ذلك فإن لبنان يمتلك الآن أدنى قدرة في عرض النطاق الترددي في المنطقة.

وحذر البنك الدولي من أن عدم توفير قدرة الولوج في شبكات الحزمة العريضة وخدماتها في لبنان من شأنه يوسع الفجوة في الإنتاجية والتنافسية مع بقية الدول الشرق أوسطية، مع احتمال مفاعيل سلبية على التطور الاقتصادي للبلاد.

وقال تقرير البنك إن إدخال خدمات شبكات الحزمة العريضة في بلدان أخرى شكل أساساً لنمو اقتصادي مستدام وتنافسية دولية. وأضاف أن شواهد من اقتصادات أخرى تشير إلى أن الإنفاق في هذا المجال عزز صناعة الخدمات كالسياحة والأعلام والترفيه والمالية وسواها من الخدمات الاستشارية إلى جانب الأثر الإيجابي على تضاعف العمالة.

وأوصى البنك الدولي بضرورة أن يسهل لبنان توفير شبكات الحزم العريضة ذات مستوى عالمي في القريب العاجل للاستفادة من أثرها الاجتماعي والاقتصادي، بغض النظر عن أي برنامج زمني لمشاركة القطاع الخاص في تملك

معدلات الانتشار في قطاع الاتصالات لعام ٢٠٠٨ %

البلد	الخلوي	الهاتف الثابت	الانترنت	الحزمة العريضة
قطر	٢٠١.٠	×٢٨.٩	١٠.٤	١٠.٨
السعودية	١٤٨.٦	×١٦.٥	٨.٩	٤.١
قبرص	١٢١.٣	×٤٨.٨	١٣.٥	٢٠.١
اسرائيل	١٢٨.١	×٤٢.٧	٢٧.٦	٢٢.٣
الأردن	٩٥.٦	×٩.٨	٣.٨	٣.٢
إيران	٦٤.٩	٣٤.٦	٢٣.٤	١.٨
العراق	٦٣.٢	×٤.٧	غير متوفر	غير متوفر
فلسطين	٥٣.٩	٩.١	٣.٢	١.٩
سوريا	٣٥.٤	١٧.٤	٣.٥	٠.١
لبنان	٣٤.٩	١٨.٣	٨.٦	٢.٠